المحور الثاني : تطور تشريع الوظيفة العامة في الجزائر

مر تشريع الوظيفة العامة بالمراحل التالية :

-أولا : المرحلة الانتقالية 1962-1966

طبق خلال هذه الفترة قانون الوظيفة العمومية الفرنسي لسنة 1959 الذي كان سائدا إبان الحقبة الاستعمارية، وذلك بموجب القانون رقم 157/62المؤرخ في31/12/1962 الذي مدد العمل بالقوانين السارية المفعول قبل تاريخ الاستقلال إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية وكانت الإدارة العمومية خلال هذه الفترة تعاني من نقص فادح في الموظفين نتيجة الهجرة الجماعية للموظفين الفرنسيين والأوروبيين، ومن هجرة الموظفين من القطاع الإداري إلى القطاع الاقتصادي فكان لا بد من الإسراع في إنهاء المرحلة الانتقالية، وتسهيل دخول الجزائريين للوظيفة العمومية .

- ثانيا :مرحلة **تطوير وتكييف الوظيفة العمومية** (1966-1978)

أهم ما مّيز هذه المرحلة هو صدور أول قانون أساسي للوظيفة العمومية في الجزائر بالأمر رقم 133/66 المؤرخ في 02 جوان 1966 والذي كرس النظام المغلق للوظيفة العمومية كقاعدة عامة مع الأخذ بالنظام المفتوح في مجال التعاقد .  
 وجاء هذا القانون بعدة مبادئ في الوظيفة العمومية كمبدأ ديمقراطية الوظيفة العمومية،  
ومبدأ المساواة في الالتحاق بالوظيفة العمومية، ومبدأ مشاركة الموظفين في تسيير حياتهم  
المهنية، إلا أنه لم يستطع القضاء على الظواهر السلبية التي عرفتها الإدارة العمومية في  
المرحلة الانتقالية كالهجرة من قطاع الوظيفة العمومية إلى القطاع الاقتصادي والفوارق في  
الأجور والامتيازات بين مستخدمي القطاعين المذكورين.

- ثالثا :**مرحلة توحيد الإطار القانوني لعالم الشغل (1978-1990)**

عرفت هذه المرحلة صدور القانون رقم 12-78المؤرخ في 1978/08/05والمتضمن القانون الأساسي العام للعامل والذي كرس وحدة الإطار القانوني لقطاع الشغل، فلم يعد قطاع الوظيفة العمومية قطاع متميز عن باقي القطاعات، وتم إلغاء التفرقة بين مفهوم الموظف والعامل وتطبيقا لهذا القانون صدر المرسوم 59-85 المتعلق بالقانون الأساسي النموذجي الخاص بعّمال المؤسسات والإدارات العمومية الذي حاول التقيد بالأحكام العامة التي جاء بها القانون الأساسي العام للعامل المذكور مع الاحتفاظ قدر الإمكان بالأحكام القانونية للأمر 133-66المتعلق بالقانون الأساسي للوظيفة العمومية التي كّرست نظام الوظيفة العمومية المغلق .

**رابعا :مرحلة إعادة تنظيم الوظيفة العمومية (1990-2006)**

أمام صعوبة توحيد القطاع الإداري والقطاع الاقتصادي في مجال القانون المسير للمستخدمين وانسجاما مع المبادئ الجديدة المكرسة في دستور 1989كان من الضروري إعادة تنظيم قطاع الشغل من خلال الاعتراف بتميز قطاع الوظيفة العمومية عن باقي القطاعات وذلك بوضع تشريع خاص بالوظيفة العمومية.

وأول نص اعترف بهذا التشريع الخاص هو القانون رقم 11/90المتعلق بعلاقات العمل حيث نصت المادة 03 منه على خضوع موظفي المؤسسات والإدارات العمومية لأحكام تشريعية خاصة.

إلا أن قانون الوظيفة العمومية لم يصدر إلا بعد 16سنة، وبقي قطاع الوظيفة العمومية  
يسير خلال هذه الفترة بالمرسوم رقم 59/85المتخذ تطبيقا للقانون الأساسي العام لمعامل  
رقم 12/78الملغى بالقانون 90/11.

وبعد العديد من المحاولات صدر الأمر رقم 03/06المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة  
العمومية وجاء هذا الأمر ليسد الفراغ الذي كان يعاني منه قطاع الوظيفة العمومية منذ  
سنة 1990 وبصدور الأمر رقم 06/03 أصبح هناك ازدواجية قانونية في عالم الشغل بين

العمال الخاضعين لقانون العمل و موظفين عموميين خاضعين لقانون الوظيفة العمومية .

**قائمة المصادر المراجع المعتمدة**

**-النصوص القانونية**

**-**الأمر 06-03 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية – **الجريدة الرسمية العدد 46**-

-المرسوم التنفيذي رقم 12-194 المؤرخ في 25 افريل 2012 يحدد كيفيات تنظيم المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية وإجرائها –**الجريدة الرسمية العدد26**-

- المرسوم التنفيذي رقم 17-321 المؤرخ في 02 نوفمبر 2017 يحدد كيفيات عزل الموظف العمومي بسبب اهمال المنصب – **الجريدة الرسمية العدد66**-

- المرسوم التنفيذي رقم 17-322 المؤرخ في 02 نوفمبر 2017 يحدد الأحكام المطبقة على المتربص– **الجريدة الرسمية العدد66-**

- المرسوم التنفيذي رقم 19-165 المؤرخ في 27 ماي 2019 يحدد كيفيات تقييم الموظف –**الجريدة الرسمية العدد 37-**

- المرسوم التنفيذي رقم 20-373 المؤرخ في 12 ديسمبر 2020 يتعلق بالوضعيات القانونية الأساسية للموظف –**الجريدة الرسمية العدد77-**

**المؤلفات**

-1 - أحسن بلورنة ،**الوظيفة العمومية في التشريع الجزائري بين النظري والتطبيقي** ، الجزائر دار هومة للنشر والتوزيع،2019.

-2- محمد انس قاسم ،**مذكرات في الوظيفة العامة** ، الطبعة الثانية ،الجزائر د،م،ج.1988

-3- سعيد مقدم ،**الوظيفة العمومية بين التطور والتحول من منظور تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة** ،الجزائر ،د،م،ج 2010

-4- شريف يوسف حلمي خاطر ، **الوظيفة العامة دراسة مقارنة** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،2008

-5- هاشمي خرفي ،**الوظيفة العمومية على ضوء التشريعات الجزائرية وبعض التجارب الأجنبية** ،الجزائر ،دارهومة للنشر والتوزيع 2010.

-6-عمار بوضياف ، **الوظيفة العامة في التشريع الجزائري** ، الجزائر ،جسور للنشر والتوزيع 2015.

-7- عبد الكريم سواكر –**الوظيفة العمومية في الجزائر** – الوادي ،مطبعة مزاور.دت.

- 8- رشيد حباني ،**دليل الموظف والوظيفة العامة** ،دار النجاح للكتاب 2015.

- 9- مولود ديدان ، **مدونة الوظيفة العمومية والوظائف العليا ،** الجزائر دار بلقيس 2007

-10- محمد يوسف المهداوي ،**دراسة في الوظيفة العامة في النظم المقارنة والتشريع الجزائري** ،الجزائر ،د،م،ج،1988.

-11- محمد حسين عبد العال ،**الوظيفة العامة** ، القاهرة ،دار النهضة العربية ،1974.

-12 - حمدي عطية مصطفى عامر ،**أحكام الموظف العام ،في النظام القانوني والوضعي والإسلامي** **دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى ، الإسكندرية مكتبة الوفاء القانونية 2015

-13- نواف كنعان ، **النظام التأديبي في الوظيفة العامة** ،د ،ج ط1، الأردن، دار الإثراء للنشر والتوزيع ، 2008.